الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

حصاد الهيئة العامة للرقابة المالية

2018

The Authority Harvest Of The Year 2018

www.fra.gov.eg

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

Building Bridges not Walls
نبنى الجســور لا الحــواجز

Building Bridges not Walls

نبنى الجســـور لا الحـــواجز

الدستور المصرى

مادة (215)

يحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية. وتتمتع تلك الهيئات والأجهزة بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال الفني والمالي والإداري، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها. وتعد من تلك الهيئات والأجهزة، البنك المركزي، والهيئة العامة للرقابة المالية، والجهاز المركزي للمحاسبات، وهيئة الرقابة الإدارية.

مادة (221)

تختص الهيئة العامة للرقابة المالية بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم والتوريق، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون.

السيد رئيس الجمهورية

بدأ تنفيذ برنامج شامل ومدروس بدقة للإصلاح الاقتصادي الوطني، يستهدف أولاً وقف تردي الأوضاع الاقتصادية، وثانياً تحقيق نهضة اقتصادية واسعة وحقيقية.

في ذكرى ثورة 30 يونيو - 2018

السيد رئيس الوزراء

دعم دور الهيئة العامة للرقابة المالية في المساهمة في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال استراتيجيتها لتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، والتي من أهم أهدافها تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

من لقاء سيادته برئيس الهيئة في أغسطس 2018

كلمة رئيس الهيئة

تواصل الهيئة العامة للرقابة المالية مسيرتها في تطوير أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية والحفاظ على استقرار وسلامة الأسواق وذلك في إطار بيئة استثمارية جاذبة تتسم بالعدالة والشفافية والنزاهة ومرتكزة على حماية كافة الأطراف المتعاملة.

ويعتبر عام 2018 مميزًا بكل المقاييس؛ حيث شهد إطلاق الهيئة لأول إستراتيجية شاملة لتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية 2018-2022 كخطوة أساسية وهامة في بناء قطاع مالي متطور ومنفتح على العالم الخارجي وقادر على المساهمة بفاعلية في خطط التنمية المستدامة مصر 2030.
تميز عام 2018 بوجود طفرة في التشريعات المالية غير المصرفية، حيث صدرت تعديلات قانون سوق رأس المال واللائحة التنفيذية له والصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم 2479 لسنة 2018 والتي تعد الأكثر أهمية منذ 26 عامًا وتهدف إلى زيادة كفاءة وعمق سوق المال المصري. كما صدر قانون التأجير التمويلي والتخصيم الذي يساهم في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفية لمختلف شرائح المجتمع. وكذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2734 لسنة 2018 والخاص بإصدار النظام الأساسي لـ " صندوق ضمان حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها لدى شركات التأمين".

وبالإضافة لذلك أصدرت الهيئة عددًا كبيرًا من القواعد والقرارات المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية، والتي كان لها انعكاس واضح في تطوير الأسواق. ففي مجال سوق المال تم تخفيض مقابل الخدمات على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وبورصة النيل، بالإضافة إلى إصدار النسخة المحدثة من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بجداول البورصة المصرية. وقد أصدرت الهيئة ضوابط الترخيص لصناديق الاستثمار المتخصصة في تمويل نشاط التمويل متناهي الصغر بالتعامل في القيم المنقولة، كما وافقت الهيئة على تحديد الإطار القانوني لإصدار السندات الخضراء لأول مرة في مصر؛ حيث قامت بوضع الإطار التنظيمي للسندات الخضراء، وكذلك قواعد الحوكمة وضوابط منح الترخيص واستمراره ومتطلبات الحصول على الترخيص بمزاولة نشاط الاستثمار المباشر، بالإضافة إلى تعديل بعض أحكام صناديق الاستثمار؛ حيث تم زيادة نسبة استثمار الصناديق العقارية في مشروع واحد من 30% إلى 50%، وكذا السماح لمدير الاستثمار بالتعامل بنظام التداول بذات الجلسة، بالإضافة إلى عدم قصر مجال الصناديق الخيرية على صناديق الملكية الخاصة أو العقارية. كما تم الانتهاء من دليل متطلبات الحوكمة ونشره على الموقع الإلكتروني للهيئة لتوعية المتعاملين بحقوقهم والتزاماتهم القانونية.

وفي مجال التأمين فقد صدرت قرارات تعديل النظام الأساسي للصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن بعض حوادث مركبات النقل السريع، وتخفيض مدة إنهاء إجراءات قيد وسطاء التأمين بسجلات الهيئة، وتحديث الضوابط التكنولوجية وقواعد تأمين المعلومات المرتبطة بإصدار وتوزيع وثائق التأمين إلكترونيًا، بالإضافة إلى إصدار أول ضوابط تنظم قيد وعمل المتدربين على أعمال الوساطة التأمينية تمهيدًا للترخيص لهم وقيدهم بسجلات الوسطاء بالهيئة. كما تم طرح النسخة الأولى من مشروع قانون التأمين الموحد للحوار المجتمعي تمهيدًا لإصداره.

وفي مجال الاهتمام بالشمول المالي وتوسيع قاعدته وكذلك تشجيع استخدام التطبيقات الرقمية في مجال الخدمات المالية غير المصرفية، فقد تم إتاحة تعامل شركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر مع عملائها من خلال الهاتف المحمول لتحويل القروض أو سداد أقساطها، بالإضافة إلى صدور القرارات التي تنظم مباشرة جهات التمويل متناهي الصغر لخدمات التوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين، وكذلك السماح لجهات التمويل متناهي الصغر بممارسة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر.

وفي إطار تعزيز حماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية يأتي صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء صندوق ضمان حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها لدى شركات التأمين تفعيلاً لنص القانون رقم 10 لسنة

1981 والذي لم يفعل منذ ذلك الحين، وهي خطوة كبيرة نحو تعزيز ثقة المتعاملين مع شركات التأمين، وكذلك تم تحديث قواعد صندوق تأمين المتعاملين في الأوراق المالية بإضافة المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية. كما قامت الهيئة بإصدار النسخة الأولية لأول دليل لحماية المتعاملين في كافة الأسواق المالية غير المصرفية وفقًا لأحدث المعايير والمبادئ الدولية، وقد تم طرحها للحوار المجتمعي، وسيتم إصدارها خلال الربع الأول من عام 2019.

وفي مجال تطور الأنشطة المالية غير المصرفية خلال عام 2018، شهد سوق المال ارتفاعًا ملحوظًا في سوق الإصدار؛ حيث حققت قيمة الإصدارات (السوق الأولي) ارتفاعًا بمعدل 53.3% ومعدل بلغ 34% بالنسبة لأسهم التأسيس وزيادة رؤوس الأموال، وعلى الرغم من انخفاض القيمة السوقية لسوق رأس المال بنسبة 9.1% مقارنة بالعام السابق إلا أن حجم التداول ارتفع بنسبة 8 % ليصل إلى 358.5 مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الطروحات الأولية ليصل إلى 5.2 مليار جنيه بمعدل نمو 30% عن العام السابق. بالإضافة إلى أفضلية أداء مؤشر البورصة المصرية الرئيسي مقارنة بمؤشرات بورصات الدول المتقدمة وكذلك النامية وذلك على الرغم من تراجعه بنسبة 13%.

وفي قطاع التأمين بلغ معدل النمو نحو 23.4%، وقد شهدت استثمارات صناديق التأمين الخاصة إرتفاعاً بلغ حوالى 13%، وحقق نشاط التمويل متناهي الصغر نموًا في حجم الأرصدة الممنوحة للمستفيدين بنسبة 62%. وعلى صعيد التمويل العقاري ارتفع حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقـاري بمعدل 57%، بينما ارتفعت قيمة عقود التأجير التمويلي بمعدل 46%، في حين ارتفعت حجم الأوراق المخصمة بمعدل 19%. وفي مجال الضمانات المنقولة وصلت عدد الإشهارات بالسجل إلى 18.142 ألف ضمانة مشهرة بقيمة بلغت نحو 465 مليار جنيه.

ولاشك أن جهود الهيئة والعاملين بها خلال عام 2018 قد تكللت بالنتائج الطيبة التي أظهرها التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي "ممارسة أنشطة الأعمال" (Doing Business) لعام 2019، حيث تقدم ترتيب مصر في مؤشر "حماية حقوق صغار المساهمين" للمركز 72 من إجمالي 190 دولة بتقدم 9 مراكز عن العام السابق، واجتيازها 61 مركزًا في المؤشر منذ عام 2015، وذلك في إطار القرارات التي أصدرتها هيئة الرقابة المالية لزيادة نطاق الإفصاح والشفافية وزيادة كفاءة الإطار التنظيمي لحوكمة الشركات وحماية صغار حملة الأسهم. كما تقدمت مصر 30 مركزًا حيث انتقلت من المركز الـ 90 إلى المركز 60 في مؤشر " الحصول على الائتمان " نتيجة لإطلاق الهيئة وتفعيلها للسجل الإلكتروني للضمانات المنقولة.

وتُولي الهيئة أهمية كبيرة خلال المرحلة القادمة لوضع سياسات من شأنها التوافق مع مبادئ التنمية المستدامة، وقد بدأنا خلال عام 2018 باستحداث أدوات جديدة لتعزيز النمو المستدام مثل تطوير السندات الخضراء لتشجيع الاتجاه نحو التمويل الأخضر بشكل عام.

وفي تقدير دولي لنشاط الهيئة و دورها المهم والابتكاري وتطبيقها لأفضل المعايير الدولية في تنظيم واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية في مصر، وكذا مساهتهما الفعالة في أنشطة المنظمات الدولية ذات الصلة فقد أعيد انتخاب مصر لعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية – الأيوسكو (IOSCO) بعد فوزها في الانتخابات كممثل عن منطقة أفريقيا والشرق الأوسط AMERC، كما احتفظت مصر بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات IOPS للفترة القادمة، كما تم انتخاب مصر رئيسًا لتجمع "الشراكة المتوسطية لأسواق المال" للعامين القادمين، كما فازت الهيئة العامة للرقابة المالية بجائزة "الرقيب الأكثر ابتكارًا" في أسواق المال بالقارة الإفريقية عن عام 2018، والمقدمة من مؤسسة Africa Investor بعد منافسة قوية مع عدد من الهيئات النظيرة بالدول الإفريقية.

وانطلاقًا من إيمان الهيئة بأن تنفيذ استراتيجيتها لتنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية يتطلب إطارًا مؤسسيًا قويًا وفعالاً ويتميز بالاستقلالية والمرونة في اتخاذ القرارات والإجراءات والضوابط التي تكفل سلامة الممارسة وتحافظ على حقوق كافة المتعاملين وخلق تنمية مستدامة – فكان لابد من إنجاز إعادة الهيكلة المالية والإدارية ورفع كفاءة العاملين بالهيئة، لذلك فقد شهد هذا العام تبني أفضل الممارسات فى مجال إدارة الموارد البشرية من خلال إعادة تصميم الهيكل التنظيمي للهيئة بما يتناسب ومتطلبات تنفيذ استراتيجية الهيئة 2018-2022 وكذا التوافق مع توجه الهيئة في التحول الرقمي وتبني سياسات تحقيق التنمية المستدامة وبناء منظومة إدارة مخاطر جيدة وكيفية التعامل مع الأزمات وإدارتها، ومواكبة التطوير المستمر في القواعد الرقابية والتشريعية العالمية في الأسواق المرتبطة بأنشطة الهيئة.

وفي الختام، أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن بالغ شكري وتقديري لمجلس إدارة الهيئة على كافة أشكال الدعم التي يقدمها ولجميع الزملاء العاملين في الهيئة على جهودهم وتفانيهم وإخلاصهم في تعزيز بيئة العمل، وما أبدوه من تعاون وتواصل مستمر؛ مما كان له بالغ الأثر في تحقيق الغايات المنشودة.

والله الموفق لما فيه صالح البلاد والعباد

رئيس هيئة الرقابة المالية

دكتور/ محمد عمران

رئاسة مجلس إدارة الهيئة

د . محمد عمران
رئيس مجلس إدارة الهيئة

المستشار . رضا عبد المعطي
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

المستشار . خالد النشار
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

مجلس إدارة الهيئة

أ . جمال نجم
عضو مجلس إدارة الهيئة

د . محمد معيط
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ . عبد الحميد إبراهيم
عضو مجلس إدارة الهيئة

د . محمد حافظ صقر
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ . علاء الدين عامر
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ . كريم بدر
عضو مجلس إدارة الهيئة

استراتيجية الهيئة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية (٢٠١٨-٢٠٢٢)

- خلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي.
- تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة مع زيادة أعداد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر لتصل إلى 4 ملايين مستفيد وكذلك زيادة حجم التمويل متناهي الصغر من 11.5 مليار جنيه حاليا إلى 15 مليار جنيه، عبر زيادة عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر إلى 1000 مؤسسة.
- تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي وتجهيز البنية التشريعية والقانونية والتكنولوجية اللازمة لاستحداث أدوات مالية جديدة وإجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية، بما يسهم بصورة كبيرة في تنويع الأدوات المالية والاستثمارية المتاحة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع.

- تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد.
- تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي.
- المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.
- تطوير الأسواق المالية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية.
- رفع مستويات التوعية والثقافة المالية.
- تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي.

أهم أحداث عام ٢٠١٨

1 صدور قانون رقم 17 بتعديل قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 وقرار رئيس مجلس الوزراء بتعديلات اللائحة التنفيذية للقانون.

2 صدور القانون رقم 176 لسنة 2018 بتنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم.

3 صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2734 لسنة 2018 بشأن النظام الأساسي لصندوق ضمان حملة الوثائق والمستفيد منها لدى شركات التأمين.

4 الانتهاء من إعداد مشروع قانون تنظيم التمويل الاستهلاكي.

5 الانتهاء من إعداد مشروع القانون الموحد للتأمين وصندوق التأمين الخاصة.

6 إشهارات سجل الضمانات المنقولة تصل إلي 18.142 ألف إشهاراً بقيمة إشهارات تبلغ 465 مليار جنيه.

ECR
السجل المصري للضمانات المنقولة
إدارة و تشغيل Score

7 الانتهاء من إعداد مسودة أول دليل حماية للمتعاملين بالقطاع المالي غير المصرفي .

8 الانتهاء من دليل متطلبات الحوكمة ونشره على الموقع الإلكتروني للهيئة لتوعية المتعاملين بالتزاماتهم القانونية.

9 تطوير قواعد صندوق حماية المستثمر بإضافة المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والمقيدة.

10 تعديل النظام الأساسي للصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع.

11 رفع مبلغ التأمين على حوادث قطارات السكك الحديدية ومترو الأنفاق من 20 ألف جنيه إلى 30 ألف جنيه

12 الترخيص لجهات التمويل متناهي الصغر بإضافة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر.

13 إصدار نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحصيل لجهات التمويل متناهي الصغر.

14 استحداث تنظيم استخدام نظم المدفوعات من خلال التليفون المحمول لجهات التمويل متناهي الصغر.

15

تحسين ترتيب مصر في تقرير ممارسة الأعمال بتقدمها 9 مراكز في مؤشر "حماية حقوق صغار المساهمين.

وتقدمها 30 مركزاً في مؤشر "الحصول على الائتمان" نتيجة لإطلاق وتفعيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة.

16

الهيئة العامة للرقابة المالية تفوز بجائزة الرقيب الأكثر ابتكارا - في أسواق المال بالقارة الأفريقية عن عام 2018، والمقدمة من مؤسسة Africa In-vestor.

17

إعادة هيكلة الهيئة إدارياً وتعظيم موارد الهيئة المالية .

18

مجلس إدارة الهيئة يصدر عدد 197 قراراً خلال عام 2018 من بينهم 50 قراراً رقابياً وموافقات و 74 قرار لتنظيم الأسواق المالية غير المصرفية و73 قراراً يخص شئون الهيئة الداخلية.

19

الهيئة تفوز بعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأيوسكو) وتحتفظ بمقعدها للدورة الثالثة على التوالي (2018-2020).

20

الأمم المتحدة تختار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية لترأس المجموعة الاستشارية للهيئات الرقابية لأسواق المال بالأمم المتحدة

21

إنتخاب الهيئة العامة للرقابة المالية رئيساً للشراكة المتوسطية لأسواق المال للعامين القادمين خلفاً لإيطاليا للدورة القادمة 2018-2020.

22

هيئة الرقابة المالية تطلق بنك معلومات للتثقيف

23

رئيس الوزراء يستعرض دور الهيئة في المساهمة في تحقيق رؤية مصر ويتابع أهم ملامح استراتيجية قطاع الخدمات المالية غير المصرفية

مؤشرات نشاط سوق المال

أولاً: سوق الإصدار

تتمثل مساهمة قطاع سوق رأس المال في الاقتصاد القومي من خلال دوره في تشجيع تحويل الأرصدة النقدية من مدخرات متراكمة إلى استثمارات في مشروعات جديدة تحقق النمو الاقتصادي. وتستفيد بذلك مختلف القطاعات الحيوية في الاقتصاد ومنها قطاع الخدمات المالية غير المصرفية. إلى جانب ذلك فإن سوق رأس المال بما يملكه من تقنيات تكنولوجية عالية وتشريعات محكمة استطاع توفير مناخ استثماري جاذب.

ارتفعت قيمة إصدارات السوق الأولي (الأسهم والسندات) من 143.6 مليار جنيه عام 2017 إلى 220.2 مليار جنيه عام 2018 بمعدل نمو 53.3 %.

وتعتبر السندات إحدى أهم أدوات التمويل المتاحة للشركات، والتي عن طريقها تستطيع الحصول على الأموال اللازمة للنمو والتطوير، كما تشكل سندات التوريق وسيلة هامة لتسريع دورة الأموال. وقد بلغ عدد إصدارات سندات التوريق عام 2018 (7) إصدارات بما يقرب من 5.2 مليار جنيه مقابل 3 مليار جنيه عام 2017 بمعدل نمو 74%.

وفيما يتعلق بقيمة موافقات الإصدارات الجديدة للأسهم (إصدارات كل من أسهم التأسيس وأسهم زيادة رأس المال) فقد ارتفعت من 119.0 مليار جنيه عام 2017 إلى 159 مليار جنيه عام 2018 بمعدل نمو 34 % ، ومع الأخذ في الاعتبار إصدارات تعديل القيمة الاسمية و إصدارات تخفيض رأس المال يكون هناك إرتفاع في قيمة إجمالي الإصدارات الجديدة للأسهم من 140.6 مليار جنيه عام 2017 إلى نحو 215 مليار جنيه عام 2018 بمعدل نمو نحو 53 %.

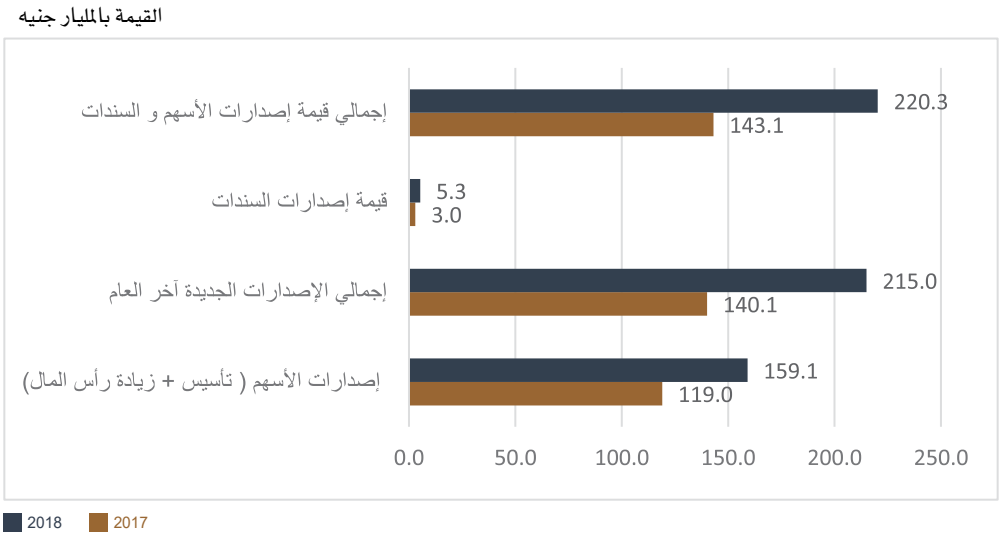

ثانياً: السوق الثانوي

أداء مؤشرات البورصة (السوق الثانوي)

- مؤشر EGX30

سجلت مؤشرات البورصة انخفاضاً خلال عام 2018 ، حيث بلغ المؤشر الرئيسي EGX30 نحو 13035.77 نقطة (إغلاق ديسمبر 2018) بانخفاض بلغ نحو 13.2% عن العام الماضي. ومع ذلك ما زال أفضل أداءً مقارنةً بالعديد من البورصات العالمية.

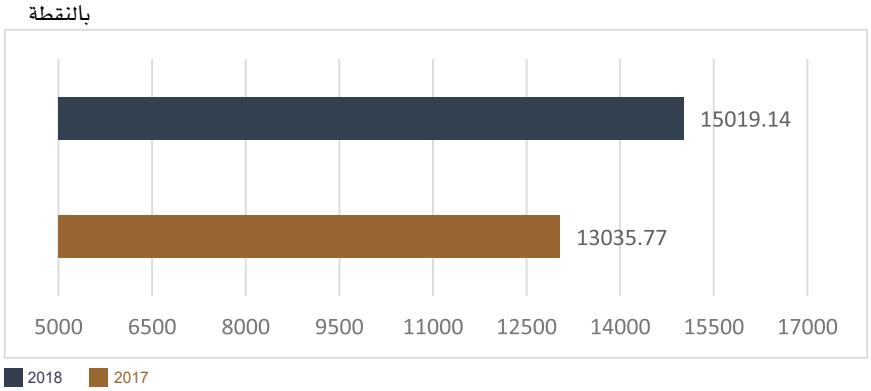

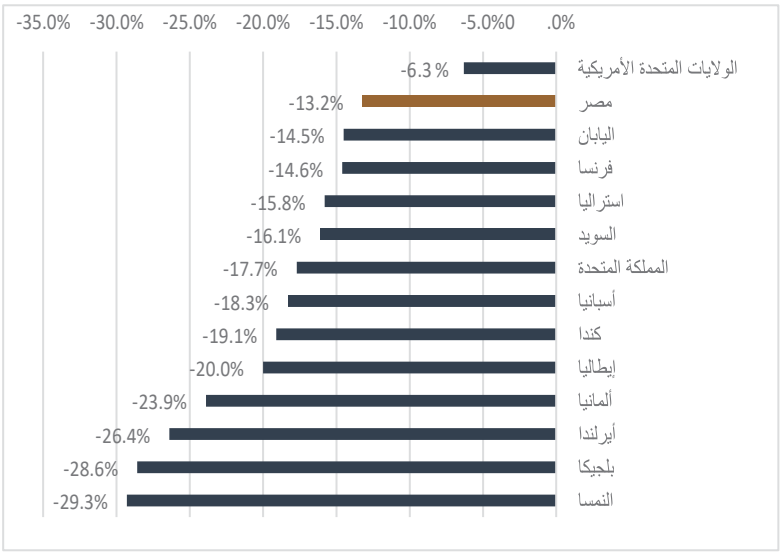

- إجمالي قيمة التداول

ارتفع إجمالي قيمة التداول في البورصة في الفترة من يناير- ديسمبر 2018 بمعدل نمو نحو 8 % ، وذلك بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق.

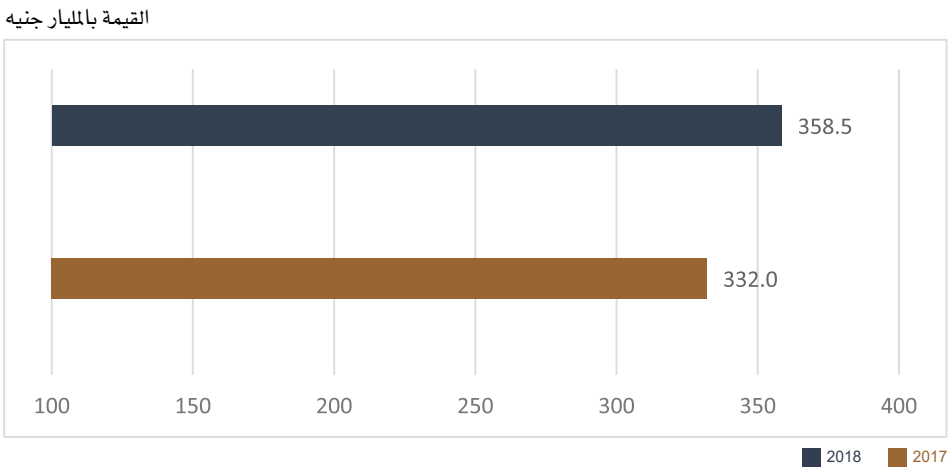

القيمة بالمليار جنيه

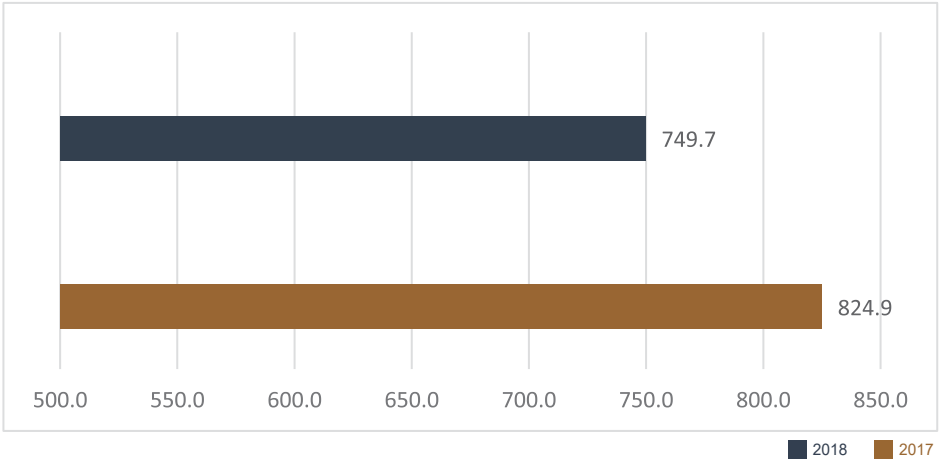

- رأس المال السوقي

شهد راس المال السوقي للأسهم المقيدة في السوق الرئيسي انخفاضاً ليصل إلى 750 ملياراً جنيه في نهاية عام 2018 مقارنة بنحو 825 ملياراً جنيه في نهاية عام 2017 بمعدل انخفاض بلغ نحو 9 %.

مؤشرات نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة

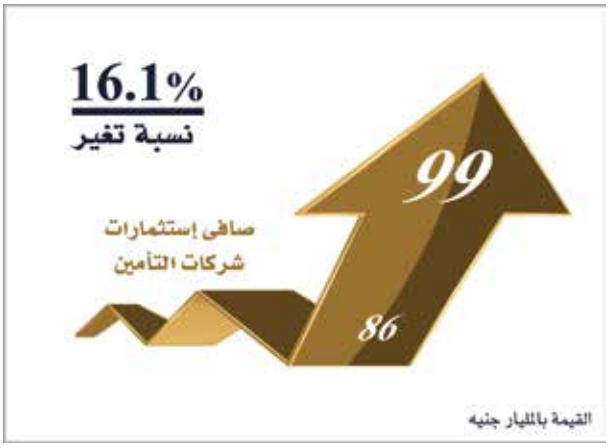

يعد قطاع التأمين من أهم أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية وأبرز المساهمين فى الناتج المحلى، حيث إنه يعتبر قطاعاً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً ببقية القطاعات الإقتصادية من خلال التأمين على أصولها ضد المخاطر التي تتعرض لها، ولذلك حرصت الهيئة على تفعيل دور قطاع التأمين في مصر وزيادة أهميته وارتباطه بالاقتصاد الوطني من تطوير إصدار التشريعات المنظمة للقطاع .

والجدير بالذكر أن البيانات المالية لعام 2018 تشير إلى إستقرار نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوي 1 % في عام 2018.

وتعكف الهيئة العامة للرقابة المالية حالياً على تطوير التشريعات والقوانين الحاكمة لنشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة تحت مسمى قانون التأمين الموحد، وسوف يشمل التطوير التشريعى قانون الإشراف والرقابة على التأمين بمصر الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، وقانون التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل ج.م.ع الصادر بالقانون رقم 72 لسنة 2007، وقانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم 54 لسنة 1975، وكذلك النصوص الموضوعية لمواد القانون رقم 131لسنة 1948بإصدار القانون المدني فيما يخص عقد التأمين وآثاره والتزامات أطراف عقد التأمين.

صافي الأصول

ارتفاع قيمة صافى أصول شركات التأمين في نهاية يونيه 2018 لتصل إلى 112.4مليار جنيه مقارنةً بـ 98.1 مليار جنيه في نهاية الفترة المناظرة من العام السابق بنسبة زيادة حوالى 15 %.

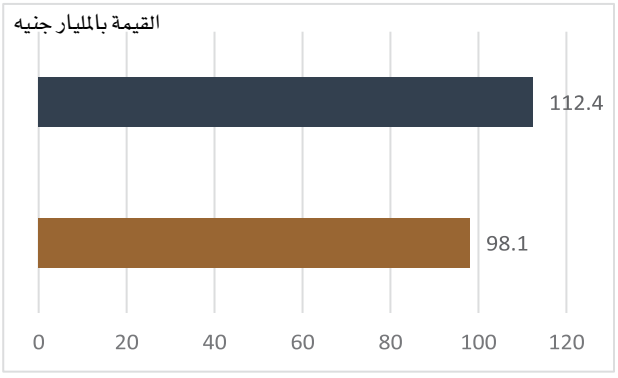

إجمالي الأقساط

ارتفعت قيمة إجمالي أقساط التأمين حتى نهاية يونيه 2018 لتصل إلى29.5 مليار جنيه مقارنةً بـ 23.9 مليار جنيه للعام السابق بنسبة نمو 22 %.

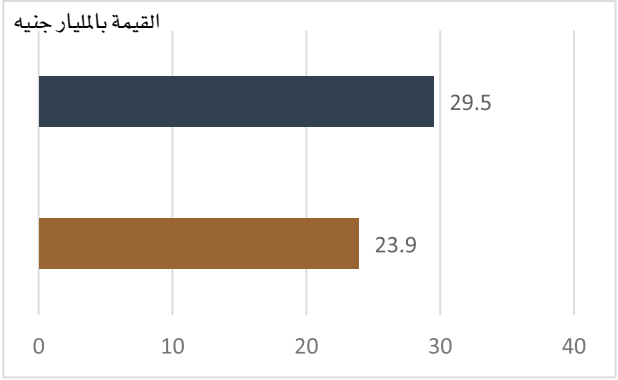

صافي الاستثمارات

ارتفعت قيمة صافي استثمارات شركات التأمين حتى نهاية يونيه 2018 لتصل إلى99.3 مليار جنيه مقارنةً بـ 85.5 مليار جنيه للعام السابق بنسبة نمو نحو 16 %.

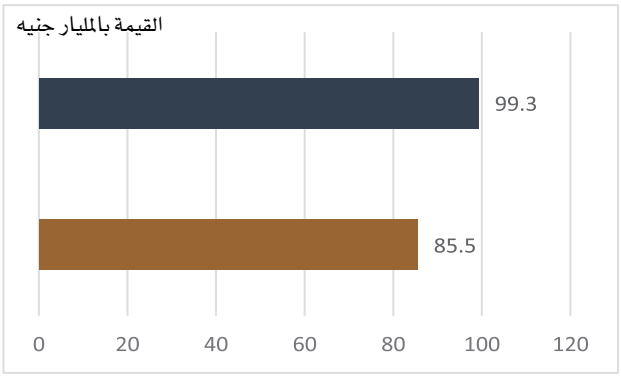

إجمالي حقوق حملة الوثائق

ارتفعت قيمة إجمالي حقوق حملة وثائق شركات التأمين حتى نهاية يونيه 2018 لتصل إلى 61 مليار جنيه مقارنةً بـ 54 مليار جنيه للعام السابق بنسبة نمو 13 %.

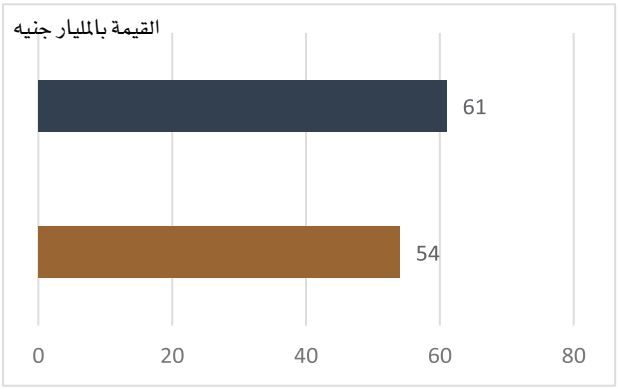

إجمالي التعويضات المسددة

إرتفعت إجمالي قيمة التعويضات المسددة من شركات التأمين حتى نهاية يونية 2018 إلى 15.4مليار جنيه مقارنةً بـ 12.9مليار جنيه للعام السابق بنسبة نمو 20%.

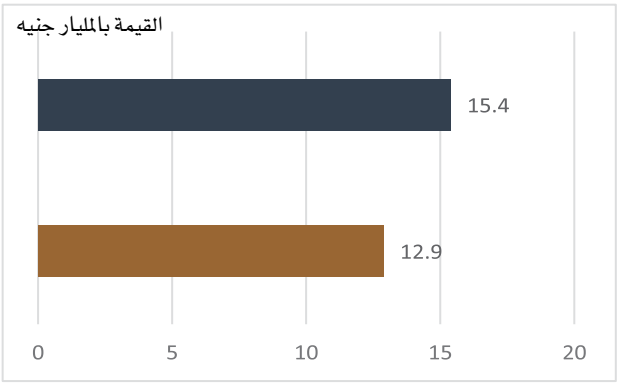

صناديق التأمين الخاصة

تعد صناديق التأمين الخاصة بقطاع التأمين شكل آخر لأدوات الادخار، وهي عبارة عن أنظمة تأمينية يتم تسجيلها بحيث تصبح منفصلة عن الجهة المنشأة لها، ويتم تكوينها لأغراض منح مزايا لمجموعه من العاملين بالجهة المنشأة، وتكون في شكل مزايا تأمينيه أو معاشات إضافية أو مزايا اجتماعية أو رعاية صحية.

وبلغت استثمارات تلك الصناديق حوالي 70 مليار جم في 31/12/2018 بالمقارنة بنحو 62 مليار جم العام السابق بمعدل نمو بلغ حوالي 13%.

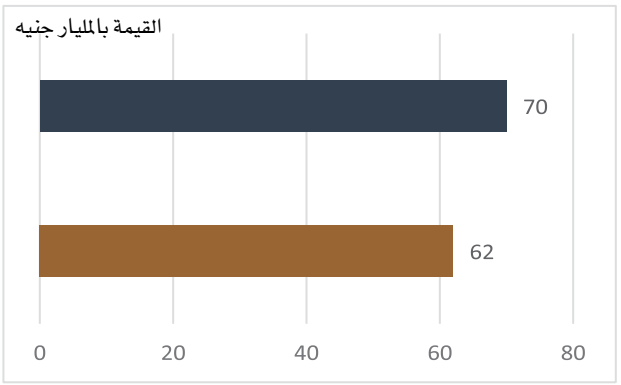

مؤشرات نشاط التمويل العقاري

يعد قطاع الاستثمار العقاري في مصر أحد أهم القطاعات التي تؤثر في الاقتصاد المصري وتعد القوانين المنظمة للسوق العقاري ذات أهمية قصوى لأنها تشكل الإطار القانوني الذي ينظم السوق. ومن أهم القوانين التي وضعت لتنظيم السوق العقاري قانون التمويل العقاري. ويسهم قطاع التمويل العقاري في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل لاقتناء العقارات سواء كانت لأغراض اقتصادية أو لأغراض تمويل المساكن أو ترميمها وصيانتها. وتنبع أهمية هذا القطاع من كونه يؤثر ويرتبط بالعديد من الخدمات والأدوات المالية، مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتوريق وقيد الشركات العقارية في البورصة إضافة إلى صناديق الاستثمار العقاري.

حجم التمويل العقاري الممنوح خلال عام 2018:

قامت شركات التمويل العقاري بمنح 2.2 مليار جنيه لعملائها خلال عام 2018 مقارنة بـ 1.4 مليار جنيه تمويلات ممنوحة خلال عام 2017 بمعدل نمو بلغ 57%.

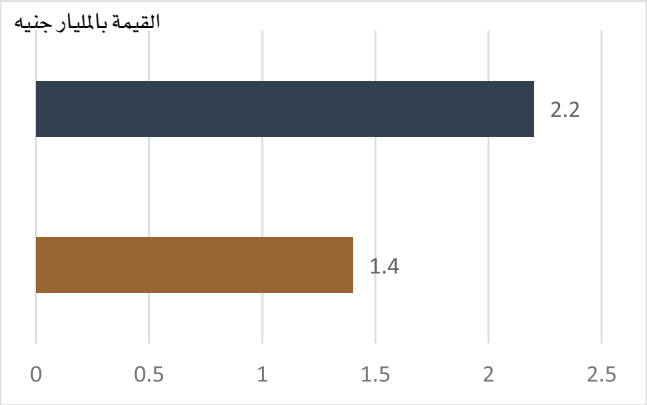

حجم نشاط التمويل العقاري (تراكمي منذ بداية النشاط):

بلغ حجم نشاط التمويل العقاري 10.7 مليار جنيه نهاية عام 2018 مقارنة بـ 8.5 مليار جنيه خلال عام 2017 بمعدل نمو بلغ 26%.

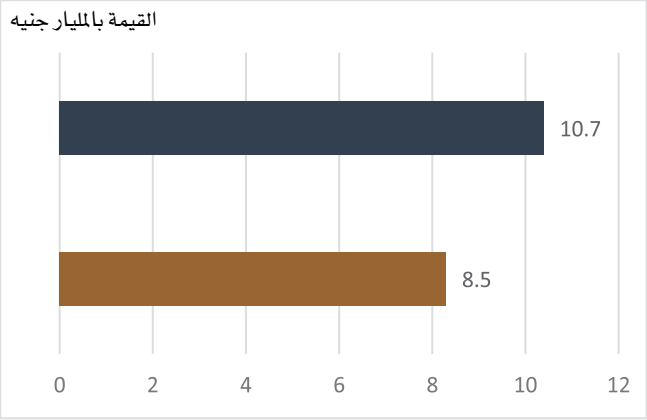

مؤشرات نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم

أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس الوزراء ومجلس النواب. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية.

كما سمح مشروع القانون للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكام القانون 141 لسنة 2014 بتقديم خدمات التأجير التمويلي متناهي الصغر في ضوء الضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، وذلك بهدف دعم وتنمية الجهات التي تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر، وتوسعة نطاق الخدمات المالية غير المصرفية التي تقدمها باستخدام قاعدة البيانات المتوفرة لدى تلك الجهات للوصول إلى عدد أكبر من المتعاملين في الصناعات الصغيرة أو الحرفية، الذى يعد حافزاً إضافياً للصناعات الصغيرة المكملة، ويفتح آفاقاً أوسع لخلق فرص عمل جديدة.

كما يعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته وعلى وجه أخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل الناشئة.

إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي:

بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 41.7 مليار جنيه خلال عام 2018 مقارنة بـ 28.6 مليار جنيه خلال عام 2017 بمعدل نمو بلغ 46 %.

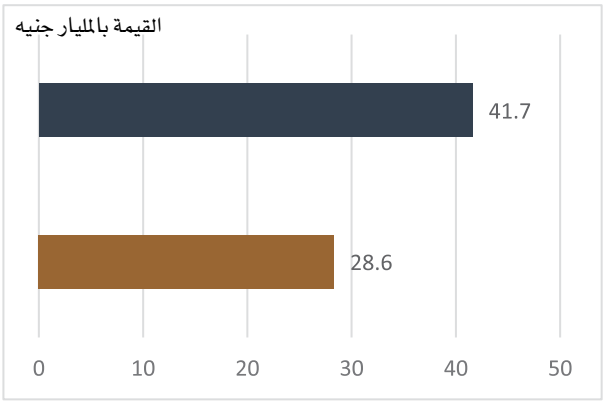

إجمالي حجم الأوراق المخصمة:

بلغ حجم الأوراق المخصمة 10.6 مليار جنيه خلال عام 2018 مقارنة بـ 8.9 مليار جنيه خلال عام 2017 بمعدل نمو بلغ 19%.

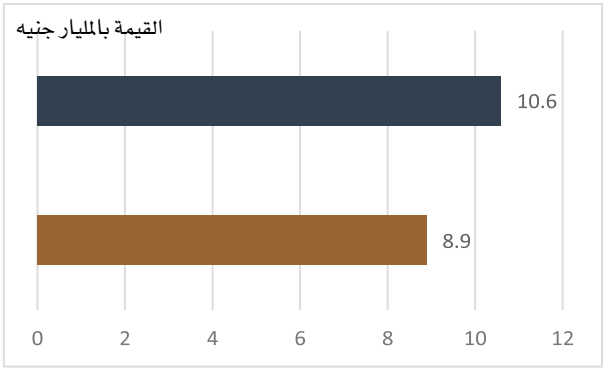

مؤشرات نشاط التمويل متناهي الصغر

في إطار اهتمام الهيئة بتحقيق الشمول المالي وتمكين المرأة والشباب، سعت الهيئة لاستحداث منتجات وخدمات مالية غير مصرفية تستهدف محدودي الدخل وغيرهم من الفئات المهمشة مالياً. وفي سبيل تحقيق ذلك قامت الهيئة بدعم قطاع التمويل متناهي الصغر من خلال رفع كفاءة العاملين به وكذا توعية المجتمع عن دور التمويل متناهي الصغر. وأثمر ذلك عن وصول أرصدة التمويل في نهاية عام 2018 إلى 11.5مليار جم بمعدل نمو 62% عن العام السابق فى حين بلغ عدد المستفيدين 2.8مليون نسمة عن طريق 1849منفذ تمويل تغطي معظم مراكز ومدن الجمهورية بمعدل نمو 22% عن العام السابق.

ولقد أسهم قطاع التمويل متناهي الصغر في دعم المرأة بشكل ملحوظ حيث استحوذت الإناث على 68.8% من إجمالى عدد المستفيدين وبنسبة 51% من إجمالي أرصدة التمويل الممنوحة.

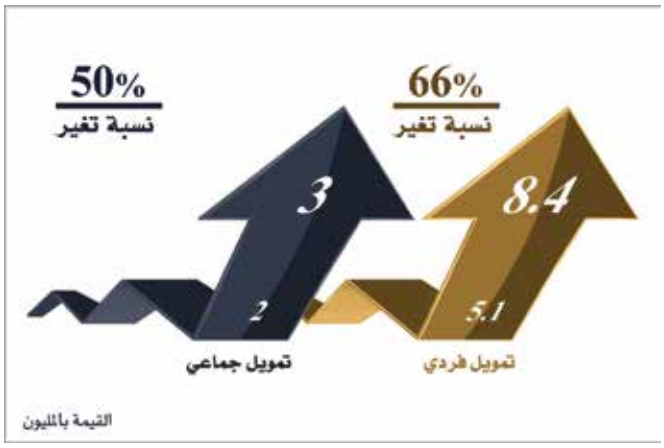

يجري حالياً إعداد مجموعة من التعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ليتناسب مع التطورات التي أسفر عنها التطبيق الفعلي للقانون الصادر فى عام 2014 لزيادة قيمة التمويل الذي يجوز منحه للعملاء وللتيسير على الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تزاول هذا النشاط، وكذا إيجاد تدرج في التدابير الممكن اتخاذها حيال الجمعيات المخالفة بدلاً مما هو قائم حالياً، وذلك في ضوء أهمية نشاط التمويل متناهي الصغر باعتباره أحد الوسائل الرئيسية لإتاحة التمويل للفئات الفقيرة والمهمشة لزيادة إنتاجيتها ورفع معدلات التشغيل.

سجل الضمانات المنقولة

انطلاقا من حرص الهيئة على تفعيل دور القطاع المالي غير المصرفي في توفير التمويل اللازم لأنشطة مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي، فقد تعاقدت الهيئة في 2017 مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني "IScore" لإنشاء وتشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة. وقد تم تشغيل السجل الإلكتروني لأول مرة في 11 مارس 2018. وخلال الفترة من 11 مارس إلى 31 ديسمبر 2018 فقد تعدت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة 465 مليار جنيه وبلغ عددها حوالي 18142 إشهاراً من خلال 58 جهة مشتركة بالصندوق.

عدد الجهات المشتركة

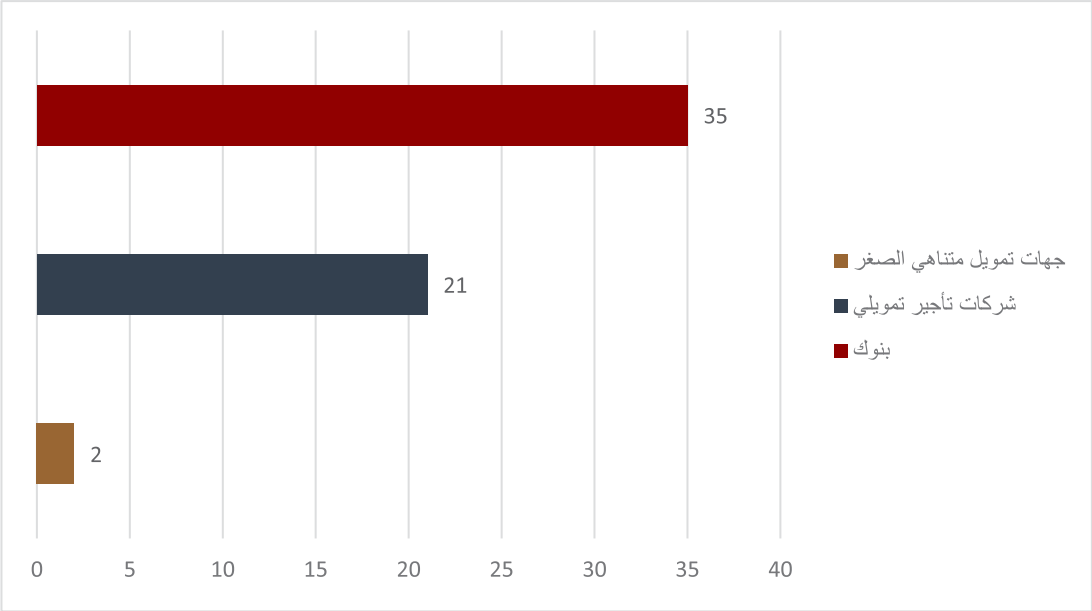

الهيكل التنظيمي لهيئة الرقابة المالية

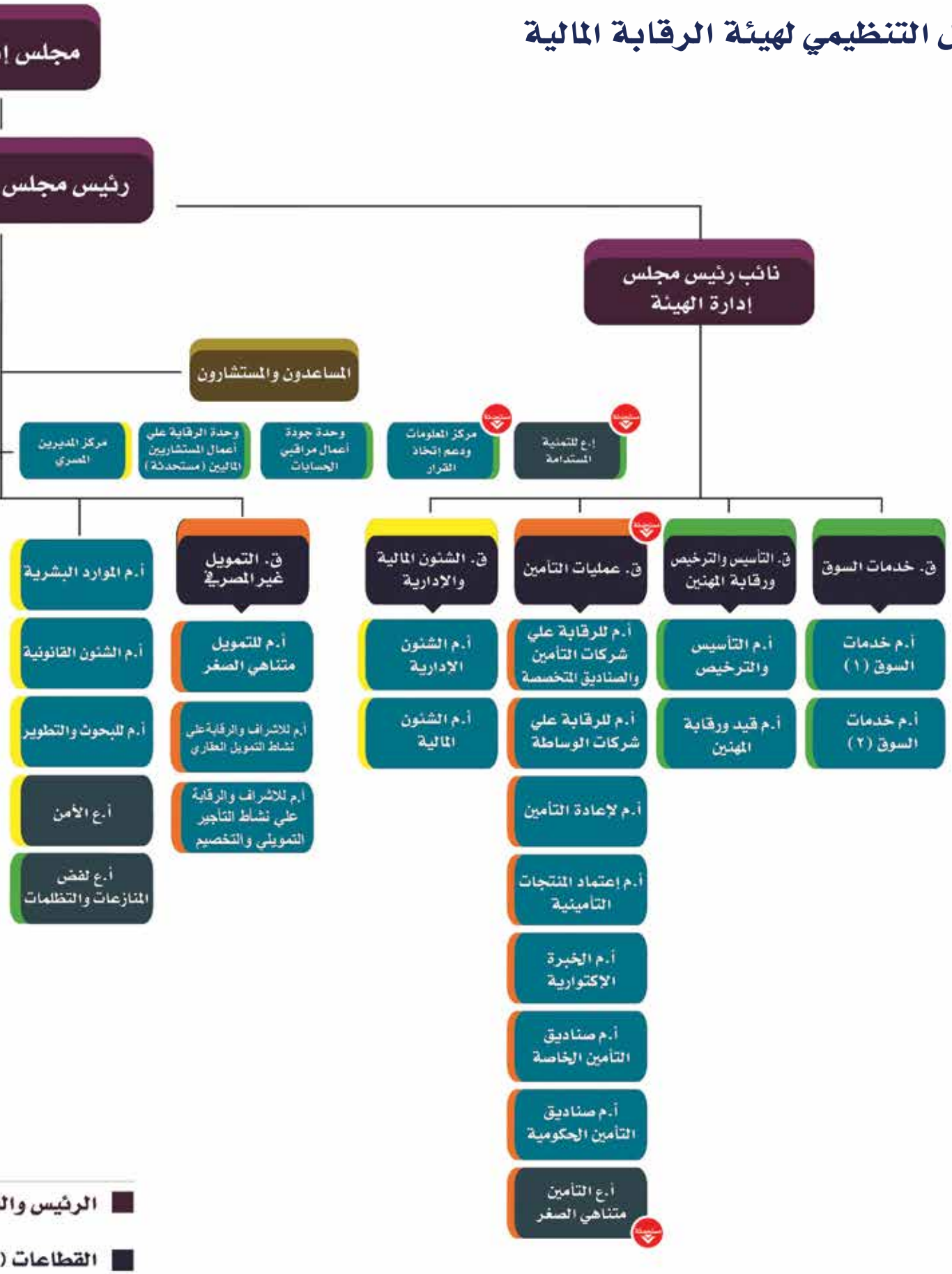

ق : قطاع - أ.م : إدارة مركزية - أ.ع إدارة عامة

نواب ومجلس الإدارة | المساعدون والمستشارون | فني عام | فني متخصص | عام خدمي

(١٠) الإدارات المركزية (٣٦) | الإدارات العامة | الإدارات المستحدثة (٧)

التوعية والتثقيف المالي

فعاليات مبادرة (معاً من أجل مستقبل أفضل لصناعة التأمين)

بمقر هيئة الرقابة المالية وسط مشاركة غير مسبوقة من جانب أطراف صناعة التأمين من الاتحاد المصرى للتأمين، وشركات تأمين ووساطة تامينية ووسطاء طبيعيين واكتواريين وخبراء فى مهن مرتبطة بصناعة التأمين مع قيادات الهيئة فى جلسة حوارية بهدف الخروج بتوصيات قابلة للتطبيق ، واستهداف سياسات التنمية المستدامة.

ورشة عمل تحت عنوان « المنهجيات المستخدمة في تنظيم أسواق المال» بالتعاون مع لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC ومؤسسة Bloomberg المالية الأمريكية والمؤسسة الأمريكية الوطنية لممتهني الاستثمار ومؤسسة متطوعي الخدمات المالية FSVC:

وتناولت ورشة العمل سياسات واتجاهات الرقابة والإلزام المختلفة وكيفية تناول القضايا المرتبطة بجرائم سوق رأس المال وأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المالية وكيفية تحويل الخدمات المالية إلى التقنيات الرقمية مع استعراض للأدوات الرقمية والتحليلية التي يجري تطويرها للهيئات التنظيمية.

ندوة عن الأدوات المالية غير المصرفية بساقية الصاوي

عقدت الهيئة ندوة عن الأدوات المالية غير المصرفية بساقية الصاوي في إطار مبادرة هيئة الرقابة المالية نحو نشر الثقافة المالية بمختلف الأنشطة التي تتولى الإشراف والرقابة عليها من سوق المال ، وتأمين وصناديق التأمين الخاصة ، وتمويل عقارى ، ونشاط التمويل متناهى الصغر بين جميع فئات المجتمع المصرى.

ورشة عمل للتوعية بنظام التصويت التراكمى والتمثيل النسبى في مجالس إدارة الشركات

فى إطار حرص هيئة الرقابة المالية على حماية حقوق المتعاملين وصغار المستثمرين في الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية ، فقد عقدت الهيئة ورشة عمل على مدار يومين متتاليين لممثلى ما يقرب من مائة شركة مقيد لها أورق مالية بالبورصة المصرية لشرح مفهوم التصويت التراكمي والتمثيل النسبي لرأس المال في مجلس إدارة تلك الشركات.

جولات تثقيفية بجامعات مصر

نشاط مكثف لهيئة الرقابة المالية لنشر الثقافة المالية فى إطار حرص هيئة الرقابة المالية على تنفيذ استراتيجية تسعى لإحراز تقدم حقيقي في مجال التثقيف المالي بين عدد من الفئات المستهدفة كمتعاملين محتملين فى الأدوات المالية غير المصرفية وفى مقدمتهم فئة شباب الجامعات، كان آخر تلك الأنشطة ما نفذته إدارة توعية المستثمر بالهيئة وبالتعاون مع مشروع تعزيزريادة الأعمال SEED من القيام بجولة تثقيفية بثلاث جامعات مصرية هى جامعة الأسكندرية ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى فرع الإسكندرية ،وجامعة فاروس بمحافظتى الغربية والإسكندرية للتعرف على أفكارالشباب فى التخطيط لعمل مشروعات صغيرة أومتناهية الصغر والتحاور معهم لمساعدتهم فى التعرف على كيفية الاستفادة من الأدوات المالية غير المصرفية التى تشرف عليها الهيئة وتتيح تمويلا غير تقليديا" سواء فى التمويل متناهى الصغر – التمويل العقارى – التأجير التمويلى – التخصيم ، وأهمية أن يضع مستمثرو المستقبل توفيرالحماية المالية للمشروعاتهم بوثيقة التأمين.

ورشة عمل متخصصة لقضاة مجلس الدولة

نظم معهد الخدمات المالية –التابع للهيئة – ورشة عمل متخصصة للسادة قضاة مجلس الدولة بعنوان الإطار القانوني والمسؤولية الجنائية للأنشطة المالية غير المصرفية ، وذلك بالتعاون مع مشروع تعزيز ريادة الأعمال و تنمية المشروعات الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بهدف التعريف بالأنشطة المالية غير المصرفية وآخر تطوراتها التشريعية والفنية، والدور الرقابى المنوط بالهيئة القيام به.
وافتتح المستشار / أحمد عبد العزيز ابراهيم أبو العزم – رئيس مجلس الدولة فعاليات ورشة العمل حيث اعرب عن اهتمام قضاة المجلس بتبادل الخبرات والاطلاع على المستجدات بمختلف التشريعات الاقتصادية ومناقشة الاعتبارات الفنية لكل نشاط ، ومرحبا بالبرامج المتخصصة التى ينظمها معهد الخدمات المالية للقضاة.

ورشة عمل أكتوارية تطبيقية عن " تسعير تأمينات المتلكات والمسؤليات "

نظمت هيئة الرقابة المالية ورشة عمل أكتوارية تطبيقية عن " تسعير تأمينات المتلكات والمسؤليات ، يشارك بها مجموعة رئيسية من القائمين بالعمل داخل شركات التأمين المصرية يمثلون مديرى العمليات ، ومديرى تطوير المنتجات التأمينية ، الأقسام الفنية بالشركات ، الإكتواريين ، وخبراء إدارات الأكتتاب فى تامينات المتلكات والمسؤليات.
ويحتل موضوع الندوة أهمية نوعية لصناعة التأمين ، نظرا لأهمية الخبرة الاكتوارية وبنائها ، وندرتها بالنسبة للممارسات السائدة فى سوق التأمين المصرى .

مشاركة مجتمعية ومارثون رياضي

نظمت الهيئة عدداً من الفعاليات لطلبة الجامعات فى مجال التعريف بالأسواق المالية غير المصرفية، كما شاركت الهيئة في يوم التثقيف المالي بساقية الصاوي، وشاركت في أنشطة الأسبوع المالي العالمي في الفترة من 14 وحتى 20 أكتوبر واختتمت الأسبوع بيوم رياضي اشترك به عدد من طلاب الجامعات والمدارس المصرية بالإضافة إلى مشاركات من الجهات المختلفة.

التعاون الدولي والمحلي

تحسين ترتيب مصر في تقرير ممارسة الأعمال

جاءت نتائج التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي "ممارسة أنشطة الأعمال" (Doing Business Report) لعام 2019، لتمكن مصر للعام الخامس على التوالي من إحراز تقدم كبير في مؤشر " حماية حقوق صغار المساهمين" بتقدمها 9 مراكز في الترتيب لهذا العام في دلالة على تعزيز مصر لحماية حقوق صغار المستثمرين، وكان آخر إجراءات حماية صغار المساهمين التعديل في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بهدف توسيع قاعدة الناخبين لاختيار أعضاء مجلس الإدارة بما يتيح لصغار المساهمين الدخول إلى مجلس الإدارة والمشاركة الفعلية والمساهمة في إدارة أمور الشركة بما يحقق مصالحها.

كما احتلت مصر المركز الـ 60 من إجمالي 190 دولة في مؤشر "الحصول على الائتمان" صعوداً من المركز الـ 90 في العام السابق ويرجع ذلك لتحقيق تلك الطفرة الملموسة إلى الجهود المبذولة من كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري، أخذاً فى الإعتبار إلى ما أسهم به صدور قانون الضمانات المنقولة رقم 115 لسنة 2015 ولائحته التنفيذية، وقيام هيئة الرقابة المالية بإنشاء سجل الضمانات المنقولة بواسطة الشركة المصرية للاستعلام الائتماني Iscore، وتشغيله في 18 مارس 2018، ليتحقق الهدف الذى من أجله صدر قانون تنظيم الضمانات المنقولة، والمتمثل في إيجاد بنية ونظام فعال لتيسير حصول المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على التمويل بضمان المنقولات دون نقل حيازتها، ومد نطاق المنقولات التي يجوز تقديمها كضمانة للحصول على التمويل لتشمل المنقولات المادية مثل الآلات والمعدات والبضائع والذمم المدينة والمخزون والثروة الحيوانية، والمنقولات المعنوية كبراءات الاختراع ، وحقوق المؤلف، والمنقولات المستقبلية كرهن ناتج الزراعة، ورهن المنقولات الناشئة عن تشغيل خط إنتاج بشركة أو مصنع، كما يتيح سجل الضمانات شهر أحكام الإفلاس والتصفية.

الهيئة تفوز بعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأيوسكو) وتحتفظ بمقعدها للدورة الثالثة على التوالي

منظمة الأيوسكو تعد الأهم عالمياً في وضع أسس وقواعد عمل الأسواق المالية والمعايير التي تسعى كل دولة للالتزام بها بهدف ضمان عدالة وشفافية وكفاءة الأسواق وإدارة المخاطر المرتبطة بها. وتشمل عضوية المنظمة نحو 95% من الأسواق المالية في العالم، يمثلها نحو 115 هيئة رقابة وإشراف إضافة إلى عضوية عدد من المنظمات المالية الدولية والإقليمية. وتعد مصر من الدول الموقعة على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف التي تتبناها الأيوسكو والتي تعد بمثابة إطار للتعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة انتهاكات قوانين الأوراق المالية، وكيفية التشاور والتعاون وتبادل المعلومات بغرض إحكام الرقابة على أسواق الأوراق المالية.

وفي تقدير جديد للدور الذى تلعبه هيئة الرقابة المالية ونشاطها داخل منظمة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأيوسكو) فازت مصر بعضوية مجلس ادارة الآيوسكو – ممثلة فى هيئة الرقابة المالية– وإحتفظت بمقعدها للدورة الثالثة على التوالى(2018-2020)بعد فوزها فى الانتخابات كممثل عن منطقة أفريقيا والشرق الأوسط AMERC.

وقد عكست نتيجة الأنتخابات التى اعلنتها الأمانة العامة للايسكو حجم التقدير والاشادة لما يبذله الرقيب على الخدمات المالية غير المصرفية فى مصر من مجهودات مستمرة لضمان توفير نظام مالي سليم ومستقر قادر على الحد من وإستيعاب أي ضعف مالي في منظومة الخدمات المالية غير المصرفية ، وقدرته على إجراء الإصلاحات الرقابية وإصلاحات السياسات ذات الصلة . كما يمثل الإحتفاظ بمقعد مجلس ادارة المنظمة – للمرة الثالثة على التوالى– لحجم التقدير الدولى الذى يتمتع به الرقيب فى مصرمن جانب المنظمة الدولية المعنية بوضع المعايير الدولية التى تنظم وتراقب اسواق المال.

وأكد الدكتور محمد عمران على ان هيئة الرقابة المالية مستمرة فى نشاطها المعهود داخل المنظمة والدفاع عن مصالح الدول التى تمثلها.

الامم المتحدة تختار الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية لترأس اجتماع المجموعة الاستشارية للهيئات الرقابية لأسواق المال:

شارك رئيس الهيئة فى فعاليات المنتدى العالمى للاستثمار تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD فى المقر الرئيسى للمنظمة بمدينة جنيف بسويسرا، وذلك فى إطار الحوار العالمى لمبادرة أسواق المال المستدامة SSE – بصفته رئيس المجموعة الاستشارية لمبادرة دور الهيئات الرقابية لأسواق المال فى دعم أهداف التنمية المستدامة التى تتبناها الأمم المتحددة.

يأتي الاجتماع الذي سيعقد في اواخر شهر ابريل بمقر الامم المتحدة بمدنية جنيف بسويسرا في اطار تبني الامم المتحدة لمشروع جديد – سيتم العمل به قبل نهاية هذا العام – ويتمثل فى انشاء مبادرة جديدة لأسواق الاوراق المالية المستدامة (SSE) عن طريق انشاء منصة للتعلم وتبادل الخبرات بين أسواق الأوراق المالية النظيرة عالمياً لتعزيز الشفافية والأداء في جميع النواحي البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ومن ثم تشجيع التمويل المستدام.

فوز الهيئة العامة للرقابة المالية بجائزة الرقيب الأكثر ابتكارا في اسواق المال بالقارة الأفريقية عن عام 2018 ، والمقدمة من مؤسسة Africa Investor

إنتخاب الهيئة العامة للرقابة المالية رئيسا للشراكة المتوسطية لأسواق المال للعامين القادمين خلفاً لإيطاليا للدورة القادمة 2020-2018:

شارك دكتور محمد عمران - رئيس مجلس إدارة الهيئة الرقابة العامة المالية – فى الاجتماعات السنوية للشراكة المتوسطية لهيئات أسواق المال مؤكداً على دور الهيئة في بناء اقتصاد سوق يتميز بالاستقرار الكلي والقدرة على النمو المستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة والابتكار والانفتاح على الاقتصاد العالمي والتكيف مع ما تشهده الأسواق النامية من حركة متقلبة لرؤوس الأموال ، وذلك من خلال وضع رؤية استراتيجية شاملة للأنشطة المالية غير المصرفية للمساهمة بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة 2030.

الجدير بالذكر أن هذا التجمع قد أنشئ في مارس عام 2009 بهدف دعم الدول أعضاء اتفاقية الشراكة المتوسطية لتحقيق تقدم ملموس على مستوى التقارب الرقابي على الأسواق المالية غير المصرفية والأطر التشريعية الحاكمة لهذه الأسواق، بهدف زيادة حجم الاستثمارات المالية المتبادلة بين دول شمال وجنوب المتوسط ، وسبق للقاهرة أن استضافت فعاليات الاجتماعات السنوية في مايو 2015 .

وتمثل الشراكة المتوسطية تجمعًا لهيئات الرقابة على الأسواق المالية لدول شمال وجنوب البحر المتوسط الأعضاء باتفاقية الشراكة المتوسطية، والتى تضم كلاً من مصر والجزائر وتونس والمغرب من دول جنوب المتوسط بالإضافة إلى إسبانيا والبرتغال واليونان وإيطاليا وفرنسا وتركيا وقبرص من دول شمال المتوسط.

أتاحت الاجتماعات السنوية مناقشة عدد من الاختلافات التنظيمية بين أسواق الدول الأعضاء ، واستعراض ما تم اتخاذه من تدابير لزيادة إتساق نظم الرقابة على أسواق المال فى الدول الأعضاء على المحاور الثلاثة للشراكة وهى الرقابة على صناديق الاستثمار، وإتاحة المعلومات الخاصة بالأسواق المالية، ومكافحة التلاعب فى الأسواق.

توقيع الهيئة لمذكرة تفاهم مع الهيئة الصينية للرقابة علي التأمين

قامت الهيئة في شهر يوليو بتوقيع اتفاقية تعاون مع الهيئة الصينية للرقابة علي التأمين بغرض التدريب وتبادل الخبرات، وذلك علي هامش الزيارة التي قام بها الوفد الصيني الي جمهورية مصر العربية برئاسة نائب رئيس الهيئة الصينية للرقابة علي التأمين بهدف التعرف على آليات عمل الهيئة العامة الرقابة المالية المصرية والأدوات والأساليب الرقابية المتبعة.

وتهدف مذكرة التفاهم الموقعة إلى تعزيز علاقات التعاون بين الهيئتين وتبادل المعلومات لتيسير أداء الوظائف التنظيمية للتأمين بموجب القوانين واللوائح والمتطلبات الخاصة بكلا البلدين؛ بغرض الحفاظ علي مستوي الأمان والإستقرار فى الأسواق التأمينية وحماية حقوق حملة الوثائق.

التوقيع على مذكرة التفاهم بين هيئة الرقابة المالية ونظيرتها فى كازاخستان:

تم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة الرقابة المالية بمصر وهيئة الخدمات المالية بأستانا AFSA بدولة كازاخستان للتشاور والتعاون وتبادل المعلومات في مجال الخدمات المالية غير المصرفية فى نشاطي التأمين وسوق رأس المال.

وقام بالتوقيع عن الجانب المصرى الدكتور محمد عمران – رئيس هيئة الرقابة المالية وعن الجانب الكازاخستانى السيد ستيفن غلين ، الرئيس التنفيذي لهيئة الخدمات المالية بأستانا، بحضور محافظ مركز أستانا المالي الدولى وذلك ضمن فعاليات إطلاق مركز أستانا المالي الدولي بمشاركة رئيس دولة كازاخستان.

توقيع الهيئة برتوكول تعاون مع المؤسسة الإجتماعية للشركة الأفريقية لإعادة التأمين

وقع رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية في شهر اكتوبر على بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية والمؤسسة الإجتماعية للشركة الأفريقية لإعادة التأمين والمملوكة بالكامل للشركة الأفريقية لإعادة التأمين، من أجل الحصول على الدعم المالي من المؤسسة لإنشاء أول جدول حياة اكتواري مصري.

وقد جاءت هذه المبادرة في اطار اهمية انشاء جدول حياة يناسب الخبرة المصرية بهدف مساعدة الشركات علي الحصول علي تسعير أفضل لوثائق التأمين، حيث أنه على مدار أكثر من 120 عاماً هى عمر قطاع التأمين المصرى لم يتم إنشاء جدول حياة مصرى،

مذكرة تفاهم مع كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية – بالقاهرة

وقع الدكتور محمد عمران – رئيس هيئة الرقابة المالية على مذكرة تفاهم مع كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية – بالقاهرة – بهدف تعزيز عملية مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات من خلال إيجاد بنية معلوماتية تسهم في إعداد الخطط والبرامج التدريبية لتمكين المرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين كأحد أهم تحديات التنمية المستدامة محليا، و على مستوى العالم.

مبادرات تنمية وتنشيط الأسواق

اتفاق الهيئة مع مؤسسة التمويل الدولية لطرح دليل السندات الخضراء في مصر:

إنطلاقاً من الشراكة التى تجمع بين برنامج تمويل مشاريع الطاقة المستدامة الذى أطلقته مؤسسة التمويل الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخزينة مؤسسة التمويل الدولية وخزينة البنك الدولي، يقوم تمويل برنامج تمويل مشاريع الطاقة المستدامة من خلال الشراكة بين وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والتنمية الكندية والبنك المجري للاستيراد والتصدير.

وفى هذا الإطار فقد قدمت مؤسسة التمويل الدولية الدعم الاستشارى للهيئة العامة للرقابة المالية في صياغة دليل للسندات الخضراء والذى سيتم عرضه على الجهات المعنية في القطاع المالي وتقديم دراسات مقارنة من الأسواق المالية الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن السندات الخضراء هي مثل السندات التقليدية، إلا أن ما يميزها هو التزامها بتخصيص أموالها للاستثمار في المشروعات التي تعالج قضايا بيئية كبرى مثل التغير المناخي، واستنزاف الموارد الطبيعية، ونقص التنوع البيولوجي، إلى جانب تلوث الهواء والماء والتربة.

وتهدف الشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية إلى توفير المعلومات اللازمة لكل من الجهات المصدرة للسندات والمستثمرين، إلى جانب توفير دليل مرجعي شامل للسوق من أجل تطوير أداة مالية جديدة تدعم نمو المشاريع الخضراء في مصر. ويأتي هذا الجهد في إطار استراتيجيتنا الرامية إلى تطوير أدوات مالية جديدة في السوق المصري خلال السنوات الأربع القادمة.

قطاع التأمين يطلق حملة كبري لرفع الوعي التأميني لدى المجتمع:

فى إطار التنسيق بين الهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتأمين، وفى ضوء السياسات التي تم الاتفاق عليها مع الاتحاد فقد قام الإتحاد المصري بتنفيذ أول حملة إعلامية شاملة للترويج لأهمية التأمين كأحد أدوات إدارة المخاطر وتنمية المدخرات لدى كافة فئات المجتمع.

هيئة الرقابة المالية تُطلق أول منصة الكترونية لتبادل بيانات ومعلومات قطاع التأمين بالاشتراك مع الاتحاد المصري للتأمين:

أطلقت الهيئة أول منصة إلكترونية بالاشتراك مع الاتحاد المصري للتأمين لتبادل بيانات ومعلومات شركات التأمين مع الهيئة والاتحاد، ويأتي ذلك نفاذًا لمواد اللائحة التنفيذية لقانون التأمين. وتعد هذه الخطوة اللبنة الأولى في طريق إنشاء أول قاعدة بيانات متكاملة لأنشطة التأمين المختلفة .

برعاية هيئة الرقابة المالية توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة مصر الخير وشركة مباشر لإطلاق خمسة صناديق استثمار خيرية تباعاً:

تحت رعاية هيئة الرقابة المالية أطلقت مؤسسة مصر الخير أولى صناديقها الاستثمارية الخيرية بحضور الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي والدكتورة غادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي و الدكتور علي جمعة رئيس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير .

وحرصاً من الهيئة على رعاية الفعاليات المهمة والتي لها دور فى تنشيط الأسواق المالية غير المصرفية ، فقد شهد مقر الهيئة مبادرة إطلاق «صندوق التكافل الاجتماعى» أول صندوق من بين خمسة صناديق استثمار خيرية جديدة سيتم إطلاقها تباعاً بهدف إتاحة تمويل مستدام لعدد من الأنشطة الخيرية للمؤسسة وتعظيم عوائد استثماراتها ، لتساند بعوائدها البرامج الخيرية لمؤسسة مصر الخيرالموجهة لتنمية المجتمع والإنسان المصرى ، والتى تصل إلى 169 برنامجاً .

ويأتى استحداث صناديق الاستثمار الخيرية وفقاً لتعديلات اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والصادرة فى منتصف مارس 2018، ولذا تم فتح المجال لاستثمار الأموال فى صناديق الاستثمار الخيرية في كافة أنواع صناديق الاستثمار عدا الأنواع التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، وتهدف صناديق الاستثمار الخيرية إلى توفير آلية تمويل مستدامة تتصف بشفافية أكبر فى كيفية إدارة الأموال من خلال الإفصاحات الدورية للصناديق ونشر قوائمها المالية وإتاحة الفرصة لمن قدموا تلك الأموال من حملة الوثائق لمتابعة أداء الصندوق وتحديد أوجه الصرف على الأغراض التى يرعاها، وتغييرها من فترة إلى أخرى إلى الأغراض التى يقررونها.

المؤتمر الدولي"التخصيم كأداة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة" تحت رعاية الهيئة العامة للرقابة المالية:

نظمت الجمعية المصرية للتخصيم و البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد ، وجمعية التخصيم الدولية ، والوكالة الألمانية للتعاون الدولية المؤتمر الدولي"التخصيم كأداة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بمشاركة عدد من خبراء الصناعة والمال والاقتصاد في مصر والدول العربية والاجنبية وصناع القرار في المؤسسات المالية والصناعية خلال يومي 26 و27 من سبتمبر الجاري وذلك تحت رعاية الهيئة العامة للرقابة المالية.

وناقش المؤتمرالذى ترعاه الهيئة العامة للرقابة المالية فى جلساته الممتدة تطورات نشاط التخصيم في افريقيا والشرق الاوسط بالاضافة إلي افضل الممارسات الدولية من اجل دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر، بإعتبار التخصيم اداة تمويلية لتلك النوعية من الشركات.

وشهد د. عمران توقيع مذكرة تفاهم بين الجمعية المصرية للتخصيم مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لدعم نشاط التخصيم عبر منح قروض بفائدة ميسرة.

الهيئة تستضيف توقيع الاتفاق المعدل بين قطاع التأمين المصري وهيئتي سكك حديد مصر ومترو الأنفاق:

استضافت هيئة الرقابة المالية بمقرها بالقرية الذكية فعاليات توقيع "الاتفاق المعدل " بين قطاع التأمين المصرى ممثلا فى مجمعة التأمين من اخطار حوادث قطارات السكة الحديدية ومترو الانفاق ، مع هيئتى سكك حديد مصر ،ومترو الأنفاق لتعديل مبلغ الحماية التأمينية المستحق للمضرورين من حوادث القطارات وذلك بحضور رئيس الإتحاد المصرى للتامين.

فعاليات الدورة الثالثة لمؤتمر "شراكة التنمية للتأجير التمويلي" تحت رعاية الهيئة العامة للرقابة المالية:

في ظل الاهتمام المتزايد بقطاع التأجير التمويلي والعمل على تيسير وإتاحة هذا النشاط شارك رئيس الهيئة في فعاليات الدورة الثالثة لمؤتمر "شراكة التنمية للتأجير التمويلي" والذى تم تحت رعاية هيئة الرقابة الماليةوتناولت المناقشات بالمؤتمر طرق وآليات مضاعفة دور التأجير التمويلي في عملية دعم وتمويل المشروعات الاستثمارية على مستوى القطاع الحكومي والخاص ،وتنمية أشكال الشراكة بين شركات التأجير التمويلي ومجتمع الأعمال باعتباره أداة تمويل نوعية تتيح فرص التمويل للشركات الكبرى، بالإضافة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر .

لجنة مراجعة معايير المحاسبة والمراجعة تنتهي من تعديلات معايير المحاسبة المصرية

إنتهت لجنة مراجعة معايير المحاسبة المصرية والمراجعة والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (909) لسنة 2011 ، قد انتهت من تعديل معايير المحاسبة المصرية لتتفق مع المعايير الدولية السارية حاليا – لإصدار قرار وزاري من الوزير المختص لتطبيقها على الشركات المساهمة وفقا لقانون 159 لسنة 1981، والتوصية بتشكيل لجنة تضم مجموعة من خبراء المحاسبة والمراجعة للرد على أية استفسارات متعلقة بالتعديلات على معايير المحاسبة المصرية التى قد ترد من الشركات المصدرة للقوائم المالية أو السادة مراقبى الحسابات:.

وختاماً

تتطلع الهيئة لعام 2019 بتفاؤل يحذوه الأمل إلى استكمال مسيرة التطوير والتنمية وتنفيذ السياسات الاستراتيجية الفعالة في تطوير الأنشطة المالية غير المصرفية ضمن استراتيجيتها المعلنة، والتي تم تنفيذ قدر كبير منها خلال عام 2018، خاصة في المحور التشريعي لأسواق المال والتأجير التمويلي والتخصيم وسوق التأمين.

وكما تسعى الهيئة جاهده لإستمرار جهود رفع قدرات العاملين في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، والتركيز على استخدام التكنولوجيا والأدوات الحديثة في تقديم الخدمات ودعم مؤسسات الخدمات المالية غير المصرفية في التحول الرقمي لإتاحة وتوفير الخدمات؛ مما يساهم في توسيع قاعدة الشمول المالي وتقليل تكلفة الحصول على تلك الخدمات، وكذلك الانتهاء من رسم سياسة الهيئة في التحول نحو الرقابة الرقمية، وعلى جانب آخر سوف تستمر جهود الهيئة في رفع الوعي المجتمعي بالخدمات المالية غير المصرفية المتوافرة والمزايا المترتبة على استخدام تلك الخدمات في الحصول على التمويل، وبصفة خاصة الفئات المهمشة والفقيرة مما يزيد من إنتاجيتها وإتاحة خدمات لها تساعدها في النهوض بمستوى معيشتها، وكذلك رفع معدلات التشغيل، وذلك بتعديل بعض أحكام قانون التمويل متناهي الصغر لعام 2014.

كما تتطلع الهيئة في عام 2019 لاستمرار دورها الرئيسي في سد الفجوات التشريعية لبعض الأنشطة الاقتصادية والتي تندرج تحت منظومة الخدمات المالية غير المصرفية مثل مشروع قانون التمويل الاستهلاكي والذي تم اعتماده من مجلس إدارة الهيئة وجاري اتخاذ إجراءات إصداره، وكذلك النظر في إعداد مسودة مشروع تنظيم أعمال المطورين العقاريين، بالإضافة إلى تنظيم أعمال التمويل الجماعي عبر المنصات الإلكترونية أو ما يعرف بـ "Crowed Funding".

ولا شك أن عام 2019 منذ بدايته يشير إلي استمرار الطفرة التشريعية التي تنوي الهيئة الاستمرار في تنفيذها لتنظيم الأسواق والحفاظ على استقرارها، وأيضًا ضمان كفاءة منظومة الاقتصاد الوطني والاستمرار في تنفيذ دورها المنوط بها في حماية حقوق المتعاملين في كافة أسواق الخدمات المالية غير المصرفية.

وأخيرًا وليس آخرًا، نتمنى لكافة شركات ومؤسسات وجمعيات واتحادات أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية التوفيق استمرار الازدهار في أعمالهم وأنشطتهم، ومع التأكيد على استمرار دعم الهيئة لأية جهود من شأنها النهوض بتلك الخدمات وإتاحتها لجمهور المتعاملين، وكذلك لكافة الأنشطة الابتكارية التي من شأنها توسيع قاعدة وانتشار تلك الخدمات، فنحن نبني الجسور لا الحواجز.

مطبوعات الهيئة

دليل حماية المتعاملين مع الأسواق
المالية غير المصرفية

دليل حوكمة الشركات

دليل التصويت التراكمي

دليل قواعد قيد وشطب
الأوراق المالية

دليل اللائحة التنفيذية لقانون سوق
رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

Building Bridges not Walls
نبنى الجســور لا الحــواجز

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

Building Bridges not Walls

نبنى الجســـور لا الحـــواجز

حصاد الهيئة العامة للرقابة المالية 2018

The Authority Harvest Of The Year 2018

www.fra.gov.eg